

أكتوبر 2024

صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

توقعات بهبوط ناعم في ظل بقاء النمو العالمي من ...

في أحدث تقاريره الصادرة بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي، توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نسبة 3.2 في المائة في العام 2024، ومن المتوقع أن تستمر نفس المستويات في العام 2025. حيث تم الإبقاء على توقعات العام 2024 دون تغيير مقابل التوقعات الصادرة في يوليو 2024 والتي تم تعديلها بالخفض بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 3.2 في المائة للعام 2025. ويعكس خفض توقعات العام المقبل تراجع توقعات النمو لمنطقة اليورو والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وآسيا الناشئة والنامية، والتي قابلتها جزئياً التعديلات التصاعدية للتوقعات الخاصة بالولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مراجعات من يوليو 2024		أكتوبر 2024 توقعات			البلد / المناطق
توقعات 2025	توقعات 2024	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-0.1%	0.0%	3.2%	3.2%	3.3%	الناتج العالمي
0.0%	0.1%	1.8%	1.8%	1.7%	الاقتصادات المتقدمة
0.3%	0.2%	2.2%	2.8%	2.9%	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.3%	-0.1%	1.2%	0.8%	0.4%	منطقة اليورو
-0.1%	0.0%	4.2%	4.2%	4.4%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
0.0%	-0.2%	4.5%	4.8%	5.2%	الصين
0.0%	0.0%	6.5%	7.0%	8.2%	الهند
0.1%	-0.1%	4.0%	2.1%	1.9%	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-0.1%	-0.2%	4.6%	1.5%	-0.8%	المملكة العربية السعودية
0.1%	-0.1%	4.2%	3.6%	3.6%	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
توقعات 2025	2024e	2025e	توقعات 2024	2023	حجم التجارة
0.0%	0.0%	3.4%	3.1%	0.8%	حجم التجارة العالمية
-0.3%	-0.3%	2.4%	2.1%	-0.7%	واردات الاقتصادات المتقدمة
0.1%	0.4%	4.9%	4.6%	3.0%	واردات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
-0.2%	-0.1%	2.7%	2.5%	1.0%	صادرات الاقتصادات المتقدمة
0.5%	0.4%	4.6%	4.6%	0.6%	صادرات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
توقعات 2025	2024e	2025e	توقعات 2024	2023	أسعار المستهلك
-0.1%	-0.1%	2.0%	2.6%	4.6%	الاقتصادات المتقدمة
0.0%	-0.1%	5.9%	7.9%	8.1%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أكتوبر 2024

كما تم خفض توقعات نمو الصين بصفة رئيسية مما يسلب الضوء على تأثير تباطؤ السوق العقاري في البلاد بالإضافة إلى انخفاض ثقة المستهلك، وذلك على الرغم من تنفيذ العديد من المبادرات الجيدة مؤخراً، والتي من المتوقع أن تدعم النمو الاقتصادي. من جهة أخرى، تم خفض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2024 إلى نسبة 2.1 في المائة على خلفية خفض توقعات النمو في السعودية بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 1.5 في المائة وكذلك للدول الأخرى المصدرة للنفط. حيث أدى قرار منتجي الأوبك وحلفائها بخفض حصص الإنتاج إلى تراجع التقديرات. إلا أنه تم رفع التوقعات للعام المقبل إلى نسبة 4.0 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإلى نسبة 4.6 في المائة بالنسبة للسعودية (مراجعة هبوطية بمقدار 10 نقاط أساس) مما يعكس إلغاء جزءاً من تخفيضات حصص الإنتاج المعلنة. كما رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لأسعار مزيج خام برنت إلى 81.29 دولار أمريكي للبرميل للعام 2024 وإلى 72.84 دولار أمريكي للبرميل للعام 2025 مما يعكس الارتفاع الأخير في الأسعار.

وأكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي ظل مرئياً بشكل غير عادي طوال عملية الانكماش على مدى السنوات الثلاث الماضية، وقد ساعد هذا في تجنب الركود العالمي. ومع ذلك، ترى الوكالة مخاطر هبوطية متزايدة لتوقعات النمو والتي تشمل الصراعات الجيوسياسية الإقليمية، وتشديد السياسة النقدية الممتد، وتقلبات الأسواق المالية الأعلى وتأثيرها على سوق الديون، والتباطؤ الحاد في الصين. وقال صندوق النقد الدولي إنه على الرغم من أن الاقتصاد العالمي أظهر درجة من المرونة، فإن هذه القوة الإجمالية تخفي التفاوت في الأداء عبر المناطق المختلفة والضعف المستمر.

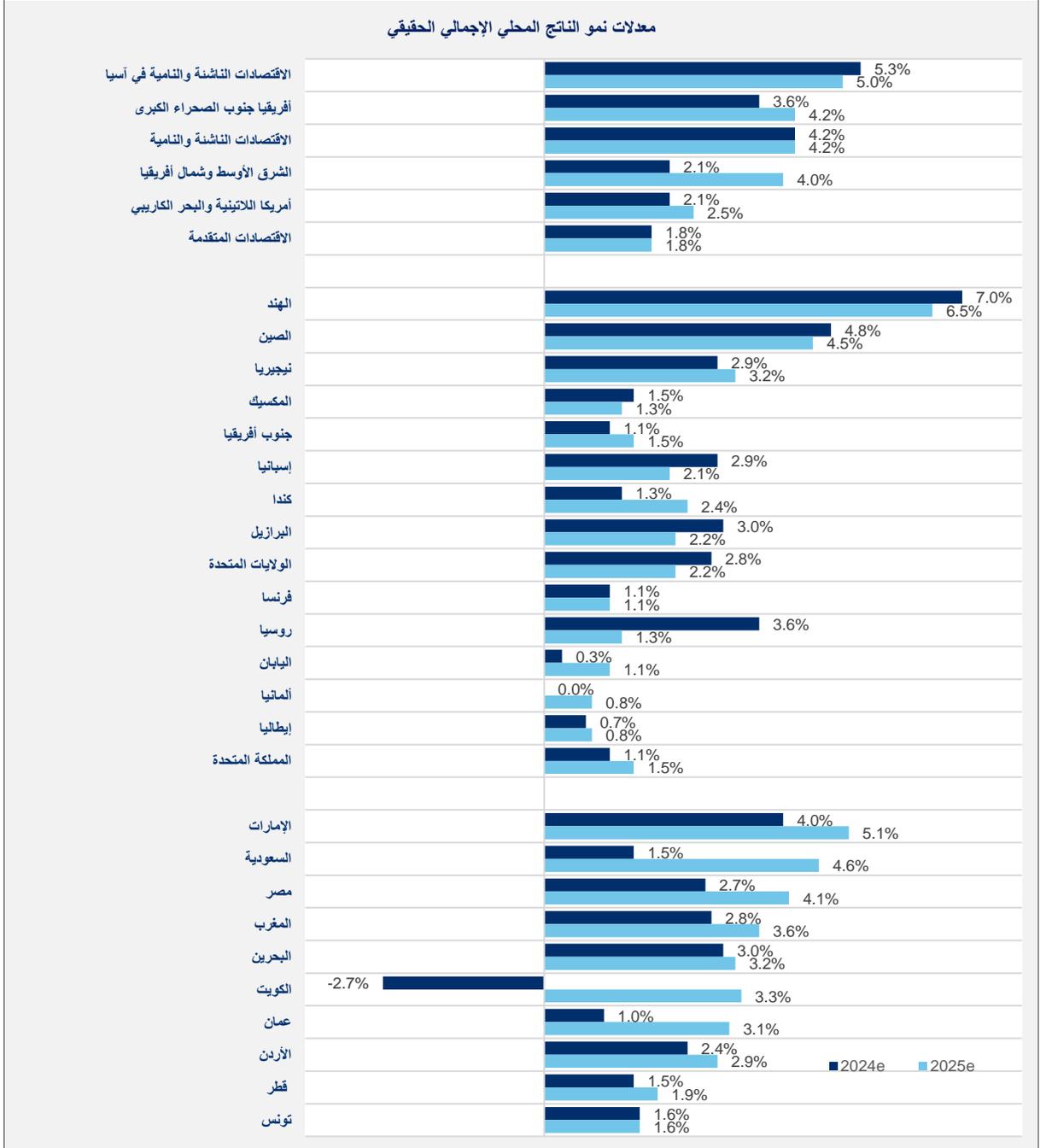
التوقعات تشير إلى استقرار الاقتصادات المتقدمة

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة بمقدار 10 نقاط أساس في العام 2024 إلى نسبة 1.8 في المائة وظل دون تغيير عند نسبة 1.8 في المائة للعام 2025. وبالمثل، ظل معدل نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية دون تغيير للعام 2024 عند 4.2 في المائة وتم تعديله بالخفض بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 4.2 في المائة للعام 2025. كما تم تعديل معدل النمو المتوقع للولايات المتحدة ورفعته بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2024 ليصل إلى نسبة 2.8 في المائة، وتبع ذلك مراجعة أخرى ليرتفع بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 2.2 في المائة في العام 2025. وتعزى هذه المراجعة إلى الأداء الأقوى على صعيد الاستثمار الاستهلاكي وغير السكني. ويمكن ربط استمرارية الاستهلاك في المقام الأول بالارتفاعات الهائلة التي سجلتها الأجور الحقيقية والتأثيرات الناجمة عن نمو الثروات. ومن المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو في العام 2025 في ظل تشديد السياسات المالية تدريجياً وتباطؤ الاستهلاك نتيجة لضعف أوضاع سوق العمل.

في المقابل، تم تعديل توقعات النمو لمنطقة اليورو وخفضها بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 0.8 في المائة في العام 2024 وبمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 1.2 في المائة في العام 2025. كما تم خفض توقعات النمو لألمانيا بمقدار 20 نقطة أساس إلى صفر في المائة في العام 2024 تليها مراجعة هبوطية أخرى بمقدار 50 نقطة أساس ليصل معدل النمو إلى نسبة 0.8 في المائة في العام 2025. من جهة أخرى، من المتوقع أن يكون للخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود التي يمولها الاتحاد الأوروبي انعكاساً إيجابياً على الطلب المحلي في إيطاليا، في حين تشهد ألمانيا توترات متعلقة بضبط أوضاع المالية العامة والانخفاض الحاد في أسعار العقارات. أما في اليابان، فمن المتوقع أن ينخفض النمو بمقدار 40 نقطة أساس إلى نسبة 0.3 في المائة في العام 2024، على أن ينمو بنحو 10 نقاط أساس إلى نسبة 1.1 في المائة في العام 2025 على خلفية التباطؤ الذي يعكس الاضطرابات المؤقتة التي تشهدها الإمدادات وتلاشي العوامل غير المتكررة التي عززت النشاط في العام 2023، مثل تحسن معدلات السياحة.

على النقيض من ذلك، من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في المملكة المتحدة إلى نسبة 1.1 في المائة في العام 2024، على أن يستمر ذلك النمو في العام 2025 ليصل إلى نسبة 1.5 في المائة بدعم من تراجع معدلات التضخم وخفض أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي يتوقع أن يحفز الطلب المحلي. في ذات الوقت، تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين وخفضها بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 4.8 في المائة للعام 2024، على أن يظل دون تغيير عند نسبة 4.5 في المائة في العام 2025. كما يتوقع أن يشهد

اقتصاد الصين تباطؤ بوتيرة تدريجية فيما يعزى بصفة رئيسية إلى نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على القطاع العقاري، هذا إلى جانب استمرار انخفاض ثقة المستهلك، حيث يتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو قليلاً في العام 2024 على خلفية تحسن صافي الصادرات بمعدل أقوى من المتوقع. من جهة أخرى، ظلت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند دون تغيير عند نسبة 7.0 في المائة للعام 2024 وبنسبة 6.5 في المائة في العام 2025 مدعومة بالطلب المكبوت الذي تراكم أثناء الجائحة، والذي تم استنفاده الآن، مما أتاح للاقتصاد الفرصة لإعادة توظيف إمكاناته بشكل أكثر كفاءة.



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أكتوبر 2024

نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية

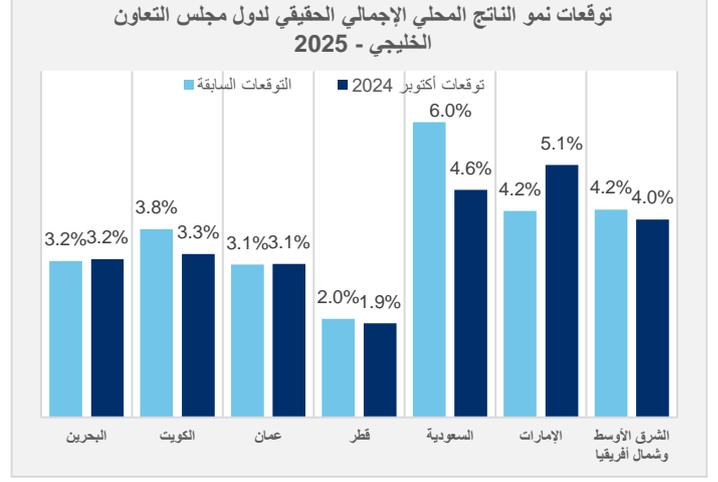
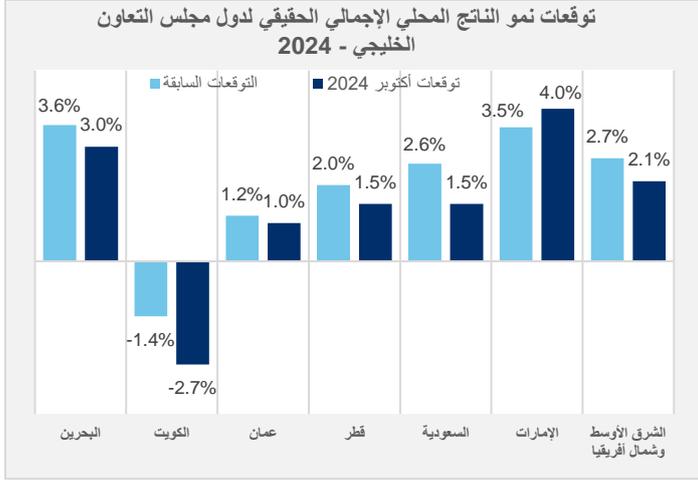
تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخفضه بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 2.1 في المائة للعام 2024، ثم تبع ذلك مراجعة تصاعدية بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 4.0 في المائة للعام 2025. حيث تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بالخفض في ضوء تخفيضات حصص الإنتاج، بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2024 إلى نسبة 1.5 في المائة وبمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 4.6 في المائة للعام 2025. ومن المفترض أن تتضاءل تداعيات الاضطرابات المؤقتة في إنتاج النفط وشحنه في المنطقة مع مرور الوقت.

كما شهدت توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعظم الدول الخليجية مراجعات هبوطية للعام 2024. إذ تم خفض تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للكوييت بمقدار 130 نقطة أساس إلى -2.7 في المائة في العام 2024، في حين خضعت معدلات النمو في قطر والبحرين للعام 2024 أيضاً لمراجعات هبوطية بمقدار 50 نقطة أساس و60 نقطة أساس، ليصل معدل النمو إلى نسبة 1.5 في المائة ونسبة 3.0 في المائة، على التوالي. ويتوقع أيضاً أن ينخفض معدل نمو عمان بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 1.0 في المائة للعام 2024. أما الإمارات فمن المتوقع أن يشهد اقتصادها نمواً بمقدار 50 نقطة أساس و90 نقطة أساس، ليصل إلى نسبة 4.0 في المائة للعام 2024 ونسبة 5.1 في المائة للعام 2025، على التوالي. وبالنسبة للعام 2025، تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة وخفضه مقدار 20 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 4.0 في المائة مما يعكس التوقعات المعدلة لبعض الدول الخليجية.

تراجع تدريجي للتضخم

ابتداءً من أواخر العام 2020، بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بصورة متزامنة وغير متوقعة في كافة أنحاء العالم، ليصل إلى مستويات لم نشهدها منذ العام 1970. وفي العام 2022، بلغ المتوسط السنوي للتضخم ذروته عند نسبة 8 في المائة تقريباً في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، ووصل إلى مستويات أعلى في بعض الدول منخفضة الدخل، قبل أن ينخفض تدريجياً على مدار العام 2023.

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي من 6.7 في المائة في المتوسط في العام 2023 إلى نسبة 5.8 في المائة في العام 2024 و4.3 في المائة في العام 2025. ومن المتوقع أن يكون معدل تراجع التضخم أكثر وضوحاً في الاقتصادات المتقدمة، بانخفاضه بنسبة 2 في المائة في عامي 2023 - 2024، ليستقر في نهاية المطاف بالقرب من نسبة 2 في المائة في العام 2025. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن ينخفض تضخم اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من نسبة 8.1 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 7.9 في المائة في العام 2024، يليه انخفاض بوتيرة أسرع إلى نسبة 5.9 في المائة في العام 2025.



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أكتوبر 2024

وكانت جائحة كوفيد-19 قد تسببت في بداية ظهورها في عمليات إغلاق اقتصادية واسعة النطاق، مما أدى إلى تقليص العديد من الشركات لجهودها الإنتاجية. ومع بدء التعافي، حتى مع استمرار القيود المفروضة، شهد الطلب الاستهلاكي على السلع طفرة هائلة. إلا أن المنتجين واجهوا تحديات شديدة لتوفير الامدادات بسرعة كافية وسط الاضطرابات المستمرة التي شهدتها سلسلة التوريد، مما أدى إلى تصاعد ضغوط أسعار السلع. وكان للدعم المالي والنقدي الملحوظ الذي قدمته الاقتصادات المتقدمة وعدد محدود من الأسواق الصاعدة دور فعال في إدارة التبعات الاقتصادية للجائحة، مما أدى في البداية إلى زيادة المدخرات.

ومن المتوقع أن تتسق معدلات التضخم في آسيا الناشئة مع معدلات تضخم الاقتصادات المتقدمة لتصل إلى نسبة 2.1 في المائة في العام 2024 و نسبة 2.7 في المائة في العام 2025. ويعزى هذا الاستقرار إلى حد ما إلى تطبيق تدابير التشديد النقدي المبكرة وضوابط الأسعار في مختلف دول المنطقة. وبالمقارنة، ما تزال توقعات التضخم للمناطق الناشئة والنامية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك جنوب الصحراء الأفريقية، عند معدلات ثنائية الرقم نتيجة لتأثرها بانخفاض قيمة العملات في وقت سابق والتعديلات الحكومية للأسعار، خاصة في مصر، إلى جانب التحديات التي يواجهها أداء القطاع الزراعي. ويعكس الانخفاض المتوقع لمعدلات التضخم العالمي في عامي 2024 و 2025 انخفاضاً واسع النطاق للتضخم الأساسي، والذي يختلف عن الوضع في العام 2023، حيث كان انخفاض التضخم الأساسي نتيجة لانخفاض أسعار الوقود.

التجارة العالمية

على الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية، إلا ان نسبة حجم التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم تنخفض. إلا انه هناك مؤشرات ناشئة تدل على التفتت الجيواقتصادي في ظل تزايد حجم التجارة داخل كتل جيوسياسية محددة.

ومن المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية من نسبة 0.8 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 3.1 في المائة في العام 2024 قبل أن يرتفع إلى نسبة 3.4 في المائة في العام 2025. كما يتوقع أن تحافظ التجارة العالمية على مسار نموها بما يتسق مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتوقع أن تسجل معدل نمو سنوي بنسبة 3.25 في المائة في المائة في عامي 2024 و 2025 بعد أن شارفت على الركود في العام 2023. وعلى الرغم من تشديد القيود عبر الحدود بما يؤثر على التجارة بين المناطق البعيدة من الناحية الجيوسياسية، فمن المتوقع أن تظل نسبة التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة. من جهة أخرى، تم خفض توقعات الواردات بمقدار 30 نقطة أساس للاقتصادات المتقدمة إلى نسبة 2.1 في المائة للعام 2024 وإلى نسبة 2.4 في المائة للعام 2025. أما بالنسبة للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد تم تعديل نمو الواردات ورفعها بمقدار 40 نقطة أساس و 10 نقاط

أساس إلى نسبة 4.6 في المائة للعام 2024 وإلى نسبة 4.9 في المائة للعام 2025. من جهة أخرى، من المتوقع أن تتكمش صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.5 في المائة (-10 نقاط أساس) في العام 2024 وبنسبة 2.7 في المائة (-20 نقطة أساس) في العام 2025. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة 4.6 في المائة في عامي 2024 (40+ نقطة أساس) و2025 (50 في المائة)، على التوالي.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست